

استراتيجيات الخصخصة " دراسة نظرية تحليلية "

د. عبد العزيز أعبيد ابوبكر
كلية الاقتصاد - جامعة التحدي
أ. لنلى صالح البقي
أكاديمية الدراسات العليا

ملخص :

استهدفت الدراسة التعرف علي أهم أساليب واستراتيجيات الخصخصة التي يرى الباحثان أنها تتعلق بخصخصة وحدات القطاع العام سواء نتج عنها نقل ملكية هذه الوحدات أم لا . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي من أهمها : عند طرح الوحدات الاقتصادية العامة للخصخصة بعد عملية التقييم وتحديد القيمة العادلة (رأس المال الحقيقي) ، هناك استراتيجيتان تشتملان على العديد من أساليب الخصخصة ، منها ما ينهي ملكية الدولة ومنها ما لا ينهي ملكية الدولة ، ويتوقف تطبيق كل أسلوب على خصائص الوحدات الاقتصادية الإنتاجية والتسويقية والإدارية .

مقدمة :

وتطبيقها يرتبط بتحقيق أهداف وسياسات تتبناها الدولة بناءً على دوافع اقتصادية وسياسية ترغب في التغلب عليها ، والتي كثيراً ما تكون متباينة بين بلد وآخر . كما أن لسياسة الخصخصة أساليباً مختلفة ومتعددة تمكننا من تطبيقها ، إذ أن لكل أسلوب مميزات وعيوباً وحدوداً لإمكانية تطبيقه . ويعتبر اختيار الأسلوب المناسب من الأمور الهامة التي يعتمد عليها نجاح سياسة الخصخصة ، ويمكن استخدام أسلوب معين أو المزج بين بعض الأساليب ، حيث يتحدد اتباع أسلوب معين بعدة اعتبارات ومحددات من أهمها الغرض من الخصخصة ومدى السرعة المرغوبة في تطبيق سياسة الخصخصة .

تعد سياسة الخصخصة من أبرز التحولات التاريخية التي شهدتها الاقتصاديات المعاصرة مع بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين كإحدى الدعامات الأساسية التي يقوم عليها برنامج الإصلاح الاقتصادي في العالم ، حيث كانت الدول النامية في أمس الحاجة إلى تطبيق هذا البرنامج استجابة لضغوط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمعالجة مشاكل المديونية وللقضاء على المشاكل المزمنة التي يعاني منها القطاع العام ، ولرفع الكفاءة وتوسيع قاعدة الملكية . وتأتي سياسة الخصخصة كإحدى الوسائل الأساسية التي يعول عليها في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ، غير أن التوجه نحو سياسة الخصخصة

وتجدر الإشارة إلى أن هناك إستراتيجيتين شائعتي الاستخدام في العالم تشتملان على الأساليب المختلفة المستخدمة في تطبيق سياسة الخصخصة ، وهاتان الإستراتيجيتان هما إستراتيجية عدم إنهاء ملكية الدولة وإستراتيجية إنهاء ملكية الدولة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم أساليب الخصخصة التي يرى الباحثان أنها تتعلق بخصخصة وحدات القطاع العام سواء نتج عنها نقل ملكية هذه الوحدات أم لا . ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمها على النحو التالي :

- 1- إستراتيجية عدم إنهاء ملكية الدولة .
- 2- إستراتيجية إنهاء ملكية الدولة .

أولاً: إستراتيجية عدم إنهاء ملكية الدولة

تقوم الدولة في ظل هذه الإستراتيجية بتفويض أو توكيل القطاع الخاص لتقديم نفس الخدمة أو إنتاج نفس السلعة التي كانت تقوم الدولة بتقديمها أو إنتاجها مع احتفاظها بالملكية العامة للوحدات الاقتصادية ، ويبقى حق الدولة في الإشراف والرقابة والمساءلة للقطاع الخاص فيما يقدمه من نتائج . وتشتمل هذه الإستراتيجية على الأساليب التالية⁽¹⁾:

(1) خصخصة الإدارة:

تهدف خصخصة الإدارة إلى رفع كفاءة الوحدات الاقتصادية العامة من

خلال تحسين إدارتها بإدخال تقنيات إدارة شركات القطاع الخاص ، ويمكن لخصخصة الإدارة بأشكالها المختلفة والتي سنوردها تباعاً فيما يلي ، أن تمثل غاية في حد ذاتها أو مرحلة انتقالية في طريق إنهاء ملكية الدولة ، وفي هذا الأسلوب تحتفظ الدولة بملكية الوحدات الاقتصادية العامة وتنتقل حقوق الإدارة والتشغيل للقطاع الخاص وذلك عن طريق الأشكال الآتية :

أ- عقود الإدارة :

عقد الإدارة هو اتفاق تتعاقد من خلاله وحدة اقتصادية عامة مع شركة خاصة لإدارة هذه الوحدة الاقتصادية العامة في مقابل أتعاب محددة أو مقابل نسبة من الأرباح بناءً على العقد المبرم بين الدولة والشركة الخاصة⁽²⁾. ويؤدي هذا التعاقد فقط إلى تحويل حقوق الإدارة للشركة الخاصة وليس حقوق الملكية والتي تبقى للقطاع العام ، كما تبقى الوحدة الاقتصادية العامة مسؤولة عن نفقات التشغيل والاستثمار ، ويعتبر هذا الأسلوب من أفضل الأساليب المستخدمة في حالة استبعاد تحويل الملكية ، كما يستخدم في حالات ترغب فيها الدولة بتنشيط وحدات اقتصادية خاسرة وذلك بإدخال طرق إدارة القطاع الخاص من أجل رفع قيمة هذه الوحدات وأسعارها حين تعرض للبيع ، حيث من الممكن أن يستخدم هذا الأسلوب كمرحلة انتقالية قبل تحويل الملكية للقطاع الخاص⁽³⁾.

ويتميز هذا الشكل من أشكال خصخصة الإدارة بأنه يؤدي إلى زيادة

على تحقيق الكفاءة ورفع مستوى الأداء ،
إلا إذا توافر للإدارة الجديدة الاستقلال
الكامل والحرية في تسيير حركة العمل .

ورغم أن عقود الإدارة تعمل على
الدفع بعناصر إدارية جديدة، إلا أنها لا
تؤدي إلى توفير رأس مال إضافي جديد
يعمل على دعم الوحدة الاقتصادية
ومركزها المالي وزيادة قدرتها على
المناقسة .

ب- عقود الإيجار :

عقد الإيجار هو عقد يمنح من خلاله
القطاع العام (وهو مالك الأصول) شركة
خاصة حق استخدام هذه الأصول وفقاً
لشروط معينة ولفترة محددة من الزمن
قابلة للتجديد ينص عليها عقد الإيجار،
والذي يحدد القيمة الإيجارية ومسئوليات
وواجبات كل من طرفي التعاقد ، وعلى
عكس عقود الإدارة فإن المستأجر يتحمل
كل مخاطر التشغيل والمخاطر التجارية
مما يحفزها على تخفيض النفقات ، كما
يلزم بالحفاظ على الأصول التي قام
بتأجيرها وصيانتها ويكون لديه السيطرة
الكاملة عليها ، كما يكون له حق التصرف
في الأرباح التي تنتج من تشغيل هذه
الأصول وإدارتها وتطويرها ، ولكن تبقى
الدولة مسؤولة عن الاستثمارات الثابتة
وخدمة الديون . ويستخدم هذا الشكل كحل
قصير الأجل عند صعوبة تحويل الملكية
كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص .

ويتميز هذا الشكل بأنه يمكن الوحدة
الاقتصادية العامة المؤجرة لأصولها من
الحصول على عائد مالي مناسب طوال

الكفاءة الاقتصادية للوحدات العامة إذا كان
عقد الإدارة يربط الأتعاب بالأرباح
المحققة ، مما يولد حافزاً لدى الإدارة
لتحسين الربحية ، كما أنه يقابل درجة
منخفضة من مقاومة العمالة لسياسة
الخصخصة ، علاوة على استفادة العاملين
من تحسين مستوى الحوافز والأجور،
ويعتبر هذا الشكل أكثر كفاءة في تقديم
خدمة متطورة وحديثة وذات جودة أفضل،
كما يعتبر مفيداً في حالة عدم توفر
الخبرات الكافية لدى الدولة في تقديم
الخدمة بمستوى عالٍ من الجودة . والميزة
الرئيسية لعقد الإدارة من وجهة نظر
الدولة أنه يسمح لها بالاحتفاظ بملكية
الوحدة الاقتصادية ويمكنها من حل مشكلة
القصور الإداري ، وذلك بالحصول على
أحسن الخبرات الإدارية وفي الوقت نفسه
التحكم في نطاق واستخدام هذه الخبرات
من خلال العقد⁽⁴⁾ .

ولكن لعقود الإدارة عيوب تكمن في
ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة،
فالقطاع الخاص المتعاقد مع الدولة لا
يتحمل المخاطر بل تتحمل الدولة أية
خسائر ناجمة عن عمليات الوحدة
الاقتصادية ، كما أن العقد الذي يضمن
للإدارة الخاصة أتعاباً ثابتة بغض النظر
عن أداء الوحدة الاقتصادية لا يعطي هذه
الإدارة أية حوافز لرفع الكفاءة والحفاظ
على قيمة الأصول .

كما يجب أن لا نغفل عن أن الإدارة
الخاصة التي تتولى مسؤولية إدارة الوحدة
الاقتصادية العامة يمكن أن تواجه نفس
الصعوبات التي كانت تواجهها الإدارة
العامة السابقة والتي تؤدي إلى عدم القدرة

ج - عقود الامتياز :

الامتياز هو عبارة عن حق تمنحه الدولة للقطاع الخاص لأداء خدمة أو استغلال موارد أو إنتاج سلعة أو بيعها ، فهي تحول حقوق التشغيل والتطوير إلى الجهة المستفيدة وهي القطاع الخاص وفي المقابل يدفع القطاع الخاص مقابلاً لحق الامتياز . وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات عقد التأجير ، بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق الجهة المستفيدة من الامتياز . وترجع الأصول إلى القطاع العام عند نهاية فترة الامتياز والتي عادة ما تتراوح بين 15 و 30 سنة وذلك حسب الحياة الافتراضية للاستثمارات ، وتتحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن له تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثماراته⁽⁷⁾.

وهناك نوعان لحق الامتياز هما :

النوع الأول : هو حق امتياز لاستغلال الأصول العامة ، وذلك بإعطاء حق استخدام الأصل وهو الموارد الطبيعية لجهة ما وفقاً لشروط خاصة مثل امتياز استغلال حقول البترول والمناجم والغابات والبحار .. الخ ، من قبل الشركات التي تستخدم الموارد الطبيعية للدولة ، وعادة ما تكون مدة هذه الامتيازات طويلة نسبياً - مقارنة بأسلوب التأجير - وتدفع الشركات الحائزة على الامتياز مقابلاً للدولة لحق الامتياز ، ويكون المقابل إما مبالغ ثابتة أو نسبة من الإنتاج أو الأرباح المحققة .

مدة العقد ، دون التعرض لمخاطر السوق ويوفر التمويل اللازم لشراء الأصول الجديدة ، مع استمرار ملكية الدولة للأصول المستأجرة واسترجاعها بعد فترة معينة ، كما أن الدولة لا تتكبد تكاليف تشغيل هذه الأصول بما في ذلك أجور العمال ، علاوة على وقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى من الدولة للوحدة الاقتصادية المؤجرة ، ويسمح هذا الشكل من خصخصة الإدارة بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة مما يساهم في استخدام أصول الوحدة الاقتصادية بدرجة أكبر من الكفاءة ، علاوة على أن هذا الشكل لا يتطلب الدخول في مشاكل التقييم إذ لا يترتب عليه نقل ملكية ، ويمكن اعتبار هذا الشكل خطوة مرحلية نحو خصخصة الملكية حيث يمكن الاتفاق في العقد على نقل ملكية الأصل المستأجر بعد فترة معينة من التعاقد وبسعر خاص وهو ما يعرف (بالتأجير بحق التملك) وتستخدم هذه العقود في الوحدات الاقتصادية التي تمثل أصولها مبالغ كبيرة يصعب توفيرها من قبل المستثمرين⁽⁵⁾.

ولكن يعاب على هذا الشكل بأنه طالما لا يحصل تحويل ملكية للأصول فليس لدى الشركة الخاصة المتعاقدة مع الدولة أية حوافز لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائداً مناسباً على استثماراتها خلال فترة التأجير ، لذلك فإن هذا الشكل لا يعمل على حل بعض المشكلات التي تعاني منها وحدات القطاع العام ، إذ يؤدي الاعتماد عليه إلى إدخال تكنولوجيا متطورة أو توفير مصادر تمويل جديدة لعلاج الخلل المالي الذي تعاني منه الوحدات الاقتصادية⁽⁶⁾.

حق تملك المشروع ، أي أن تسيير وتشغيل القطاع الخاص للمشروع ليس محدداً بمدة . وامتياز " بناء - تحويل - تشغيل " وفيه يتم تمويل وإنشاء مشروع جديد من قبل صاحب الامتياز ، ومن ثم تؤول ملكية هذا المشروع للقطاع العام مع احتفاظ صاحب الامتياز بحق تشغيل هذا المشروع لمدة محددة (فترة الامتياز) . ويتوقف اختيار الشكل المناسب على اعتبارات خاصة بكل وحدة اقتصادية مثل فترة الامتياز ونوعية المستثمرين (محليين ، أجانب ، مؤسسات مالية) ودرجة المخاطرة التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية .

ولضمان نجاح أسلوب خصخصة الإدارة بمختلف أشكاله يجب أن تحدد العقود بكل وضوح كلا من نطاق وطبيعة الخدمات التي سيقدمها المتعاقد مع الدولة ، وكذلك صلاحيات الطرفين خلال فترة التعاقد ، وبالتالي يجب على الدولة أن تحرص على عدم التدخل في إدارة الوحدات الاقتصادية وتكتفي بمحاسبة المتعاقد وفقاً لشروط العقد⁽⁸⁾ .

(2) التعاقد :

يعتمد هذا الأسلوب على إبرام عقود بين الدولة والقطاع الخاص لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة تلتزم الدولة من جانبها بتوفيرها للجمهور ، وتحفظ الدولة بملكية الأصول ، وبالتالي يقع عبء إنتاج السلعة أو تقديم الخدمة وكذلك اتخاذ قرارات التشغيل على عاتق القطاع الخاص ، وتظل مهام التمويل والرقابة والإشراف مسؤولية الدولة⁽¹¹⁾ .

النوع الثاني : هو امتياز إنتاج سلعة أو خدمة ، وذلك بإعطاء امتياز أو تصريح لجهة ما بتقديم خدمة أو سلعة معينة في مناطق جغرافية محددة ، مثل امتيازات تشغيل شبكات الكهرباء والصرف الصحي⁽⁸⁾ .

وتكمن الميزة الرئيسية لهذا الشكل من أشكال خصخصة الإدارة في أن صاحب الامتياز يكون هو المسؤول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات مما يخفف من الأعباء المالية على الدولة ، ولكن ولنفس السبب تواجه العديد من الدول صعوبات في إيجاد مستثمرين نظراً للحجم الكبير للاستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود ، وتفضل الدولة عادة إبرام عقود الامتياز عن عقود الإيجار⁽⁹⁾ .

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذا الشكل هو أن الامتيازات تكون عادة طويلة الأجل مما يشجع السلوك الاحتكاري لدى صاحب الامتياز ، بحيث يجعله يمارس نشاطه بمنأى عن منافسة غيره مما لا يجعله عرضه لقوى السوق ، ولهذا من الضروري وجود رقابة وإشراف من قبل الدولة على أعمال حامل الامتياز لتقديم خدمة أو سلعة بمواصفات جيدة وأسعار مناسبة .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أنواعاً خاصة من الامتيازات منها ما يعرف بامتياز " بناء - تشغيل - تحويل " ويستعمل هذا النوع لتطوير مشروعات جديدة في البنية التحتية من قبل القطاع الخاص . وامتياز " بناء - تملك - تشغيل " والذي يمنح فيه القطاع الخاص المتعاقد

إستراتيجية للدولة ولا تريد التخلي عن ملكيتها لهذه الوحدة⁽¹⁵⁾.

ويتسم هذا الأسلوب بأنه لا يلغي ملكية الدولة ، ولكنها تزيد من حصة القطاع الخاص على حساب حصتها في ملكية الوحدة الاقتصادية ، مما يساعد على زيادة استقلال الوحدة وفي نفس الوقت يقودها وفقاً لأسس ومعايير الوحدة الاقتصادية الخاصة ، و يؤدي ذلك إلى تحسين الأداء وتخفيض الاستنزاف المستمر لموارد الدولة لدعم عمليات تلك الوحدة ، وهو ما يعتبر خطوة أولى نحو خصصتها كلياً بعد تحسن وضعها المالي والاقتصادي⁽¹⁶⁾.

ويعتبر الاستثمار المشترك مع مستثمر أجنبي من خلال مساهمة رأس المال الأجنبي في هذه الوحدات بتملك جزئي للوحدة الاقتصادية ، محورا أساسياً في سياسة الخصخصة والذي يهدف إلى نقل التقنية الحديثة ، وتطوير القوى المنتجة ، وتطوير المنتجات والدخول بها إلى الأسواق العالمية ، ورفع القدرة الإنتاجية ، وزيادة معدلات الأداء والمشاركة في التوسع الرأسمالي⁽¹⁷⁾.

(4) إنشاء شركات قابضة :

يستند هذا الأسلوب إلى فكرة إخضاع وحدات القطاع العام لإدارة واحدة في شكل شركة قابضة ومجموعة من الوحدات التابعة ، بحيث تملك الشركة القابضة أسهم الوحدات التابعة ويمكن للشركة القابضة طرح أسهم الوحدات

فالدولة تتعاقد مع القطاع الخاص لإنتاج بعض السلع أو تقديم خدمة معينة والتي تعد مكلفة للدولة وتتطلب وقتاً وتكنولوجيا معينة لكي تحصل على إيرادات جيدة ، لهذا لابد من تحديد إمكانية وجود منفعة أو مصلحة للتعاقد في إطار النوعية التي يقدمها ، وسرعة الوقت اللازم لتقديمها ، وكذلك الأسعار المقترحة⁽¹²⁾.

وأهم ما يميز أسلوب التعاقد هو زيادة حدة المنافسة بين المزايعين للحصول على عقود إنتاج سلع أو تقديم خدمات للدولة ، ويمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال محاولة تخفيض التكلفة والحفاظ على الجودة بواسطة القطاع الخاص ، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق مصلحة كل من القطاع الخاص والمستهلك⁽¹³⁾.

(3) الوحدات الاقتصادية المشتركة :

وهي عبارة عن وحدات اقتصادية ذات رأس مال مقسم بين ملكية الدولة والقطاع الخاص ، حيث يمتلك القطاع العام جزءاً من الوحدة الاقتصادية ، ويمتلك القطاع الخاص الجزء الآخر ، وتنشأ هذه الوحدات عندما تكون الدولة بحاجة إلى إدارة جيدة من القطاع الخاص للحفاظ على فعالية الوحدة الاقتصادية ، أو تكون بحاجة إلى توفير رأس المال اللازم لإعادة هيكلة الوحدة وتوسيع القاعدة الإنتاجية ، إلى جانب إدخال تكنولوجيا حديثة لتشغيل الوحدة بإشراف العنصر الأجنبي⁽¹⁴⁾ ، كما يتبع هذا الأسلوب إذا كانت الوحدة الاقتصادية ذات أهمية

مزاولة نشاطها العام ، وتتطلب اتخاذ إجراءات محددة ومباشرة حيث تقوم الدولة بإنهاء الملكية مرة واحدة دون أي تردد ، وإن كان هذا لا يعني وجود استثناءات⁽²⁰⁾ .

ويلاحظ أن الوحدات الاقتصادية التي سيتم إنهاء ملكيتها إما وحدات مستمرة في العمل والإنتاج ، أو وحدات يمكن تصفيتها بسبب مشاكل في العمل . وتشتمل هذه الإستراتيجية على الأساليب الآتية :

(1) طرح الأسهم للاكتتاب العام :

وفقاً لهذا الأسلوب تقوم الدولة ببيع الوحدات الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص ، عن طريق طرح أسهم هذه الوحدات في سوق الأوراق المالية ، حيث يكون طرح الأسهم إما كلياً أو جزئياً⁽²¹⁾ .

أ - طرح الأسهم كلياً للاكتتاب العام :

وهنا يتم البيع الكلي للوحدات الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص ، عن طريق طرح كل الأسهم للبيع في سوق الأوراق المالية إذا كان رأس المال مقسماً إلى عدد من الأسهم وكانت الأسهم متداولة فعلاً . أما إذا كان رأس المال غير مقسم إلى أسهم ، فإن ذلك يتطلب تقييم تلك الوحدات الاقتصادية ، وتحديد عدد الأسهم وقيمة السهم ، ومن ثم إصدار أسهم وطرحها في سوق الأوراق المالية⁽²²⁾ .

وعند اتباع هذا الأسلوب فإن الأمر يتطلب توافر معلومات مالية وإدارية وقانونية كاملة عن الوحدة الاقتصادية ،

التابعة لها . وتستمر الوحدات التابعة في العمل محتفظة بشخصيتها القانونية المستقلة ، حيث يتم بعد ذلك تطبيق سياسة الخصخصة على كل وحدة على حدة⁽¹⁸⁾ .

ويتميز هذا الأسلوب بإقبال الممولين والمستثمرين والمؤسسات المالية على تقديم الأموال اللازمة للاستثمار في إحدى الوحدات التابعة أو الشركة القابضة ، نظراً لتوافر الضمانات الكافية ، لأن جميع الوحدات داخل المجموعة الواحدة تضمن سداد الديون ، مثلما يتميز أيضاً بخلق كوادر وكفاءات إدارية جديدة . إلا أنه يواجه عدة انتقادات تتمثل في تبديد الطاقات والموارد المتاحة والاستغناء عن بعض الوظائف مما قد يترتب عليه زيادة في نسبة البطالة ، كما أنه يعمل على تركيز الموارد في عدد محدود من الوحدات مما يؤدي إلى خلق نوع من الاحتكار والتحكم في الأسعار والتأثير على اتجاهات السوق ، إضافة إلى زيادة الأعباء الإدارية وتعقد النظام الإداري في كل من الشركة القابضة والوحدات التابعة⁽¹⁹⁾ .

ثانياً: إستراتيجية إنهاء ملكية الدولة

ترغب الدولة وفق هذه الإستراتيجية في إنهاء ملكيتها للوحدات الاقتصادية العامة ، وبما يعني إنهاء حياة هذه الوحدات الاقتصادية ، أو تحويل الشكل القانوني لها عن طريق نقل ملكيتها كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص .

وتعتبر هذه الإستراتيجية بمثابة إعلان قوى عن رغبة الدولة في امتناعها عن

ويعاب على هذا الأسلوب أنه في حالة عدم وضوح عدد وقيمة الأسهم بالوحدة الاقتصادية فإن الأمر يتطلب تقييم تلك الوحدة وتقدير عدد أسهم رأس المال وتحديد القيمة التي يصدر بها كل سهم ، لذلك يعتبر هذا الأسلوب مكلفاً ، علاوة على أنه لا ينجح إلا إذا أعيدت هيكلة الوحدات الاقتصادية العامة كي تجذب المستثمرين⁽²³⁾ .

وعند البيع الكلي للوحدة الاقتصادية عن طريق عرض أسهمها للاكتتاب العام فإنه يمكن عرضها في السوق بأحد الشكلين التاليين⁽²⁴⁾ :

الشكل الأول : (الأعم والأشمل) وهو النزول بالسعر الذي تم تحديده بمعرفة الخبراء وعرض الأسهم بكمية بسيطة لمعرفة رد فعل السوق ، وهذا يتطلب وجود شركات الضمان التي تتعهد بشراء أسهم الوحدات الاقتصادية التي لم يحم الأفراد بشرائها ، على أن تتم إعادة بيعها مرة أخرى خلال فترة لاحقة ، وذلك حتى لا ينخفض سعر الأسهم عن حد معين.

الشكل الثاني : وهو عرض حصص متتالية للأسهم المراد بيعها بسعر عادي ومقبول للأفراد والذي تم تحديده بمعرفة الخبراء مع عدم إغراق السوق ، وبالنسبة للأسهم غير المسجلة في السوق المالي يتم تقييمها بمعرفة الخبراء ، ثم تطرح للبيع بعد تسجيلها بجدول أسعار السوق المالي .

وأن يتم الإفصاح عنها بشكل واضح في سوق الأوراق المالية كما يتطلب وجود سوق أوراق مالية فعالة ، لاستيعاب كل الأسهم المطروحة للبيع وأن تعمل على جذب جمهور المستثمرين، مثلما يتطلب توافر مدخرات محلية لدى المستثمرين لشراء الأسهم مع وجود وعي وعدم تخوف من قبل المستثمرين، بالإضافة إلى تأييد ودعم كامل من قبل الإدارة والعاملين بالوحدات الاقتصادية لسياسة الخصخصة .

ويستخدم هذا الأسلوب عادة لبيع الوحدات الاقتصادية التي تتمتع بمركز مالي جيد وحجم كبير يبرر عملية إصدار الأسهم والتكاليف المرتبطة بها .

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يعمل على تنشيط وتطوير سوق الأوراق المالية ، ويعمل على توزيع الثروة والدخل وقاعدة الملكية بين أفراد المجتمع ، وضمان مشاركة أوسع للجمهور في سياسة الخصخصة ، كما يخلق انطباعاً لدى المستثمرين بأن الدولة تعمل لمصلحة المستثمر وخاصة إذا ما قامت الدولة بتخفيض قيمة الأسهم لتلائم صغار المستثمرين ، ويتسم هذا الأسلوب أيضاً بالوضوح والشفافية حيث يتم الترويج لعملية البيع ، ويتم الكشف عن القوائم المالية للوحدة الاقتصادية تمثيلاً مع شروط البيع من خلال الأسواق المالية ، مما يساعد على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ، كما يؤدي هذا الأسلوب أيضاً إلى تخفيض اقتراض القطاع العام وتقليل العجز المزمّن في موازنته .

ب- طرح الأسهم جزئياً للاكتتاب العام

يختلف هذا الأسلوب عن الأسلوب السابق بأن الدولة تحتفظ بملكية جزئية في رأس مال الوحدات الاقتصادية المطروحة للبيع ، وذلك بطرح جزء من الأسهم لبيعها للقطاع الخاص ، وقد يكون الجزء الذي تمتلكه الدولة أقل من الجزء الذي يملكه القطاع الخاص إلا أنه يظل من حق الدولة الرقابة والإشراف على هذه الوحدات الاقتصادية عن طريق الاحتفاظ بما يسمى "بالسهم الذهبي" والذي يعطيها الحق في ضمان وحماية مصالح العاملين والمستهلكين ، وأيضاً حماية الوحدة من السلوك غير الرشيد⁽²⁵⁾ .

ويستخدم هذا الأسلوب عادة عندما لا تكون الظروف مهيأة لبيع الوحدة الاقتصادية ككل بسبب الطاقة الاستيعابية المحدودة لسوق الأوراق المالية ، أو نتيجة لظروف معينة خاصة بالوحدة الاقتصادية المراد بيعها أو نظراً لأهمية الوحدة بالنسبة للدولة، وقد يكون البيع الجزئي أحياناً عملية مرحلية قبل البيع الكامل للوحدة الاقتصادية⁽²⁶⁾ .

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يعمل على إتاحة الفرصة للشراء حسب القدرة المالية للقطاع الخاص حيث أن شراء جزء من الأسهم يتطلب استثماراً أقل من شراء جميع الأسهم ، كما أن احتفاظ الدولة بحصة في ملكية الوحدة يؤدي إلى عدم تغيير سياسة الدولة حيال الوحدة الاقتصادية مما يساهم في الاستثمار المشترك داخل الوحدة الاقتصادية . و يتيح البيع الجزئي للأسهم للدولة الحصول على

مبالغ نقدية بشكل فوري من جراء بيع جزء من ملكيتها ، بالإضافة إلى أنه يساعد على عملية توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الثروة ، مثلما يساعد على زيادة قيمة الجزء المتبقي من الأسهم في ملكية الدولة نتيجة تحسن الأداء في ظل وجود القطاع الخاص ، علاوة على منح الوحدة الاقتصادية نوعاً من الحرية التي يتمتع بها القطاع⁽²⁷⁾ .

ويعاب على هذا الأسلوب صعوبة تغيير البيئة التنظيمية للوحدة الاقتصادية بسبب التعارض في المصالح بين الدولة والقطاع الخاص ، كما أنه في المدى الطويل قد تنشأ مشاكل إذا تمكن القطاع الخاص (حاملو الأسهم) من الاستيلاء على الإدارة وأصبحت لديهم المقدرة على التأثير في عملية بيع الأسهم الأخرى مستقبلاً في اتجاه يخالف أهداف الدولة ومصلحتها⁽²⁸⁾ .

ويرى الباحثان أن أسلوب طرح الأسهم جزئياً للاكتتاب العام هو أقرب إلى إستراتيجية عدم إنهاء ملكية الدولة ، وذلك لأن الدولة تبقى محتفظة بنسبة في ملكية الوحدة الاقتصادية حتى ولو كانت هذه النسبة لا تعطي الدولة حق التدخل في سياسات الوحدة الاقتصادية واتخاذ القرار ، كما يشبه هذا الأسلوب إلى حد كبير أسلوب الوحدات الاقتصادية المشتركة .

(2) البيع المباشر (البيع الخاص) :

يقصد بهذا الأسلوب بيع كل الوحدة الاقتصادية العامة أو جزء منها إلى مستثمر رئيسي واحد أو مجموعة من

أنه يقلص من فرص تطوير سوق الأوراق المالية ، ويثير العديد من التساؤلات حول اختيار المستثمرين ومدى شفافية عمليات البيع وعدالة ثمن البيع ، أضف إلى ذلك أن البيع قد يتم لمستثمر أجنبي غير مرغوب فيه⁽³⁰⁾ .

ونشير هنا إلى أن أسلوب البيع المباشر قد يأخذ أشكالاً مختلفة يمكن إيجازها كما يلي⁽³¹⁾ :

أ- طلب العروض " العطاءات "

في هذا الشكل تتمكن الدولة من المقارنة بين مختلف العروض واختيار المشتري الذي يعرض أعلى سعر ، ويتميز هذا الشكل بالشفافية إذ أن آليته واضحة وتقديم العروض مفتوح لكل المستثمرين الذين يرغبون في المنافسة على شراء الوحدة الاقتصادية ، ولكن يوجه انتقاد لهذا الشكل وهو أنه بطيء ولا يمكن أن ينجز بسهولة ، فقد يتطلب فترة زمنية ليست بقصيرة ، كما أن نفقاته الإدارية مرتفعة .

ب- المزاد العلني :

عادة ما يستخدم هذا الشكل في بيع الوحدات الاقتصادية الصغيرة أو متوسطة الحجم والتي لا تتطلب تكنولوجيا متطورة ، ويتميز هذا الشكل بدرجة عالية من الشفافية كما أنه سريع وتستطيع الدولة باتباعه الحصول على إيرادات سريعة ، وهو غير معقد ، إلا أنه يحتاج لنجاحه إجراء بعض الترتيبات اللازمة من قبل الدولة للتأكد من وجود عدد كافٍ من

المستثمرين يتم تحديدهم مسبقاً بدلاً من طرح العام للأسهم . ويتم البيع عن طريق العطاءات أو المفاوضات المباشرة لكي تحصل الدولة على أفضل وأعلى سعر ، ويمكن استخدام هذا الأسلوب كمرحلة أولى أو بالتزامن مع أحد الأساليب الأخرى . ويلانم هذا الأسلوب الدول التي لا يوجد بها سوق للأوراق المالية ، كما يلانم الوحدات الاقتصادية الصغيرة أو الضعيفة الأداء⁽²⁹⁾ .

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يحقق المرونة في اختيار المستثمر المناسب ومدى توفر الشروط اللازمة لغرض استمرار ونجاح النشاط الاقتصادي في الدولة التي تقوم باتباع سياسة الخصخصة ، حيث يتيح هذا الأسلوب فرصة بيع الوحدة الاقتصادية إلى مستثمر لديه الخبرة والمعرفة الفنية والإدارية بمجال عمل هذه الوحدة ولديه القدرة المالية أيضاً بما يضمن كفاءة استخدام الأصول واستمرار مزاولة الأنشطة التي تتخلل عنها الدولة ، كما يضمن أيضاً تطوير وتحديث المعدات وإجراء التغييرات اللازمة لإعادة هيكلة هذه الوحدات ، ويمكن هذا الأسلوب من حصول الدولة على مردود أو عائد مقبول ويضمن الإسراع في تنفيذ سياسة الخصخصة وإتمام عملية البيع .

ولكن قد يواجه هذا الأسلوب مجموعة من الانتقادات تتمثل في أنه لا يحقق هدف توسيع قاعدة الملكية فهو قد يؤدي إلى سيطرة مجموعة صغيرة على الاقتصاد القومي ، كما أنه يخلق نوعاً من الاحتكار نتيجة البيع لمستثمر واحد ، علاوة على

- يعد هذا الشكل من البيع بطيئاً ومكلفاً لأنه يتطلب التفاوض على بيع كل وحدة اقتصادية على حدة ، كما يتطلب مراقبة المستثمرين للتأكد من أنهم أوفوا بالتزاماتهم التي تنص عليها عقود البيع .

(3) البيع للعاملين والإدارة :

يستهدف هذا الأسلوب تحويل الوحدات الاقتصادية العامة إلى وحدات اقتصادية خاصة من خلال بيع هذه الوحدات كلياً أو جزئياً إلى العاملين أو الإدارة أو الاثنين معاً، ويتم ذلك عن طريق تقسيم رأس مال الوحدة الاقتصادية على العمال والإدارة بنسب معينة حسب استعداد كلٍّ منهم للمساهمة في الملكية ، على أن يتم السداد نقداً أو بالتقسيط من مرتباتهم أو عن طريق توفير قروض لهم يتم سدادها من أرباحهم السنوية المستقبلية ويتم ذلك من خلال خطط أو برامج معينة يطلق عليها نظم تملك العاملين للأسهم أو اتحاد العاملين المساهمين (32) .

ويعتبر هذا الأسلوب خصخصة داخلية ، كما أنه يعتبر الأفضل لخصخصة الوحدات الاقتصادية المتعثرة أو الخاسرة والوحدات التي لا تكون جاذبة للاستثمار الخارجي ، وقد يكون هذا هو الأسلوب الوحيد لنقل ملكية الوحدة الاقتصادية إذا لم تتمكن الدولة من بيع تلك الوحدات إلى المستثمرين من غير العاملين بها . وعادة ما يُتبع هذا الأسلوب عند توفر ظروف وخصائص معينة في الوحدة الاقتصادية محل الخصخصة منها : انسجام الوحدة بالكثافة العمالية مع الرغبة في الإبقاء على العاملين ووظائفهم مع تمتعهم بقدر عال

المستثمرين المتنافسين في المزاد العلني ، وأيضاً التأكد من عدم التواطؤ بينهم ، ويعاب على هذا الشكل بأنه لا يسمح للدولة بفرض شروط محددة للبيع .

ج- البيع لمستثمر إستراتيجي

عندما ترغب الدولة في بيع وحدة اقتصادية يحتاج وضعها إدخال تكنولوجيا حديثة ومتطورة لتحسين أداؤها ورفع كفاءتها فإنها تقوم باختيار مستثمر إستراتيجي يتميز بخبرة عالية وإمكانيات واسعة في مجال صناعة هذه الوحدة الاقتصادية ، وتتم عملية البيع من خلال التفاوض مما يسمح للدولة بوضع شروط محددة على المستثمر ، إلا أن عملية البيع المباشر لمستثمر إستراتيجي ليست بسيطة وقد تواجه فيها الدول النامية عدداً من الصعوبات منها :

- قد يكون المستثمرون المحليون غير قادرين على توفير رأس المال المطلوب لشراء بعض الوحدات الاقتصادية المطروحة للخصخصة ، وفي هذه الحالة يكون أمام الدولة خياران اثنان: إما البيع لمستثمرين أجانب قادرين على الشراء ، أو إذا كان الخيار الأول غير وارد بسبب وجود معارضة لمبدأ البيع للأجانب فإن بيع الوحدة الاقتصادية بالأقساط على أساس أرباحها المستقبلية قد يكون هو الخيار الثاني .

- إن توزيع الملكية الناتج عن الخصخصة غير عادل ، وذلك لأنها لا تتميز بأي نوع من الشفافية ، وكذلك لا تمكن الأفراد من المشاركة فيها .

أسلوباً غير عادل وغير متوازن ، حيث سيستفيد المعنيون من الوحدات الناجحة بدرجة كبيرة ، بينما سيستمر الآخرون في المعاناة من المشاكل نفسها ، كما أن إعطاء الأفضلية للعاملين والإدارة قد يلغي المنافسة في التخصصة نظراً لأن المستثمرين الخارجيين مبعدون من العملية.

وقد يترتب على ذلك سوء تسعير الوحدة الاقتصادية مما يسبب خسائر للدولة ، إضافة إلى أن هذا الأسلوب لا يتضمن إصدار أسهم للاكتتاب العام وبالتالي لا يوجد تأثير على أسواق رأس المال ، علاوة على أن اتباع هذا الأسلوب قد لا يؤدي إلى ضخ رأس مال إضافي يعمل على دعم الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي ويزيد من قدرتها التنافسية ، أيضاً تملك العاملين لأسهم الوحدات الاقتصادية التي يعملون بها يعتبر غير مفضل لزيادة المخاطرة التي يتعرض لها العمال إذ يجب عليهم توزيع استثماراتهم على عدة وحدات اقتصادية بدلاً من تركيزها في وحدة اقتصادية واحدة ، أضف إلى ذلك عدم قدرتهم المالية على إدخال تكنولوجيا حديثة في إدارة الوحدة، وعدم قدرتهم على معالجة المشاكل التي تواجه الوحدة الاقتصادية وبصفة خاصة مشاكل الصيانة وتوفير مستلزمات الإنتاج في حالة عدم وجود سيولة مالية⁽³⁴⁾ . كما أن الوحدات الاقتصادية التي تطبق هذا الأسلوب تميل إلى الانعزال عن سوق الأوراق المالية وما يرتبط به من مواصفات وضوابط ، لذلك يجب أن يخضع هذا الأسلوب لمعايير

من المهارة والالتزام والرغبة في استمرار الوحدة وتطويرها ، كذلك في حالة عدم ضخامة رأس مال الوحدة المتمثل في الأصول الثابتة حتى لا يصعب على العاملين سداد قيمتها ، وفي حالة عدم وجود مشروعات تحت التنفيذ تحتاج إلى أموال طائلة لا يقدر العاملون على سدادها وألا تكون هذه الوحدة مثقلة بالديون والقروض ، كما يستدعي نجاح هذا الأسلوب وجود مدراء أكفاء يتسمون بخبرات إدارية عالية ، وأيضاً وجود عمال مستقرين ومتنافسين⁽³³⁾ .

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يحظى بدعم سياسي وشعبي ، إذ لا تحتاج الدولة إلى الدخول في مفاوضات مع المشتريين لكي تحصل على ضمانات حول مستقبل العمالة ، حيث تترك هذه القضية للعاملين والإدارة ، كما أنه يمثل حافزاً كبيراً لرفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف ويقلل الفجوة بين الملكية والإدارة ويحقق التناغم في المصلحة ، مما يؤدي إلى الارتقاء بمعدلات الأداء وزيادة الجودة وتحويل الخسائر إلى أرباح بسبب إحساس العاملين بالولاء والانتماء للوحدة الاقتصادية باعتبارهم المالكين لها والحريصين على استمراريتها ، كما يتميز هذا الأسلوب بأنه أداة فعالة لتوسيع قاعدة الملكية و يساعد على توزيع الثروة والدخل بشكل أكبر على أفراد المجتمع .

غير أن هناك معوقات وعيوباً تعترض أسلوب البيع للعاملين والإدارة تتمثل في أنه إذا طبق هذا الأسلوب لخصخصة عدد من الوحدات الاقتصادية بدون التفرقة بين الوحدات الناجحة والمتعثرة فإنه يصبح

وتقدم الدولة هذه الكوبونات إما مجاناً أو غالباً بدفع رسوم رمزية لتغطية التكاليف الإدارية لعملية الخصخصة .

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الأسلوب في إنشاء قاعدة لاقتصاد السوق وذلك من خلال خصخصة الوحدات الاقتصادية العامة بأكبر سرعة ممكنة ، وينتق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية منها ما هو سياسي يتمثل في اشتراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية التحول إلى اقتصاد السوق ، ومنها ما هو اجتماعي مثل توزيع الثروة على أكبر عدد ممكن من المواطنين ، ومنها ما هو اقتصادي وهو تعزيز قوى السوق ومناخ المنافسة في الاقتصاد .

ويتميز هذا الأسلوب بالسرعة في تحويل الملكية وبالعدالة في توزيع الثروة ، حيث يحق لكل مواطن الحصول على الكوبونات وبالتالي لا تقتصر عملية البيع على عدد محدود من المستثمرين ، إضافة إلى أن هذا الأسلوب يعالج المشكلة الجوهرية التي تواجهها الدولة عند بيع وحدات القطاع العام وهي نقص رأس المال المحلي ، لأن توفر كوبونات للمواطنين تمكنهم من استعمالها لشراء الوحدات الاقتصادية .

ويتغلب هذا الأسلوب على مشكلة كيفية تقييم أصول الوحدات وهي من أكبر العوائق التي تواجه سياسة الخصخصة في الدولة التي تمر بمرحلة تحويل الملكية .

إلا أنه على الرغم من السرعة التي يتميز بها هذا الأسلوب في تحويل الملكية

واضحة ومحددة حتى يمكن تجنب آثاره السلبية ويفضل استخدام هذا الأسلوب بالتزامن مع أحد الأساليب الأخرى لتنفيذ سياسة الخصخصة .

(4) أسلوب الكوبونات (القسائم) :

يعتمد هذا الأسلوب على توزيع حصص ملكية في الوحدات الاقتصادية العامة بالتساوي على المواطنين ، فسياسة الخصخصة باتتبع هذا الأسلوب مبنية على أساس تحويل سريع لنسبة كبيرة من أصول القطاع العام إلى مجموعة واسعة من المواطنين وتتطلب هذه العملية تجميع الوحدات الاقتصادية التي سيتم خصخصتها بدلاً عن خصخصة كل منها على حدة . وتأخذ هذه الكوبونات شكل قسائم أو شهادات يمكن لأصحابها تحويلها إلى أسهم في الوحدات الاقتصادية العامة مباشرة من خلال المزاد العلني أو استثمارها في أحد صناديق الاستثمار ، حيث تستخدم الكوبونات لشراء شهادات تصدرها صناديق الاستثمار بدلاً من شراء الأسهم مباشرة (35) .

وتقوم فكرة هذا الأسلوب على نشر قائمة بمجموعة الوحدات الاقتصادية المزعم خصخصتها ومعلومات عن أدائها المالي بما في ذلك قيمتها الدفترية ، وعدد العمالة في كل وحدة وديونها العامة ، ويحق لكل مواطن تجاوز السن القانوني الحصول على الكوبونات التي تسمح له بالدخول في المزايدة على أسهم الوحدات الاقتصادية التي ستتحول إلى القطاع الخاص .

(5) أسلوب مقايضة الديون بالأسهم :

يقوم هذا الأسلوب على فكرة تحويل الديون إلى أسهم ، أي استبدال الدائنين لديونهم بحصص ملكية في الوحدات الاقتصادية العامة ، وبالتالي يترتب عليه مشاركة القطاع الخاص في الملكية ، وتتم عملية المبادلة بشكل مباشر من خلال طرف ثالث ، وذلك بقيام المصرف الدائن ببيع القرض القائم على الوحدة إلى أحد المستثمرين بخصم معين ثم يحصل المستثمر على أسهم من الوحدة الاقتصادية المطروحة للبيع.

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يسمح بتخفيض أعباء الديون في الوحدات الاقتصادية العامة ومن خلاله تستطيع الدولة تحويل الدين الخارجي المقوم بعملة أجنبية إلى أسهم داخلية مقومة بعملة الدولة المحلية⁽³⁸⁾ . كما يسمح هذا الأسلوب بالتخلص من الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف ، إضافة إلى أن المستثمر يستفيد من الحصول على أسهم بشروط ميسرة ، وبالتالي يمثل هذا الأسلوب إحدى وسائل علاج مشاكل الديون المتعثرة ، علاوة على تنشيط تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة المدينة⁽³⁹⁾ .

إلا أن أسلوب مقايضة الديون الخارجية بحقوق ملكية في الوحدات الاقتصادية العامة ينطوي على عدة مخاطر من أبرزها : أن تحويل الأرباح والفوائد والدخول والتوزيعات التي يجنيها الملاك الجدد - خاصة الأجانب - ستؤثر في الأجل المتوسط على زيادة العجز في ميزان المدفوعات ، رغم ما يكون في

فإنه يواجه انتقادات هامة وهي أنه لا يدر دخلا للدولة ولا يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية ، لأن توزيع الملكية على عدد كبير من المستثمرين قد لا يوفر الظروف المناسبة لتحسين أداء الوحدة الاقتصادية خاصة عندما يوجد نقص في رأس المال لتطويرها ونقص المهارات لتسييرها في إطار اقتصاد السوق⁽³⁶⁾ .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعاً آخر من الكوبونات وهي تُعطى للمستهلك حيث يتلقى هذه الكوبونات لشراء خدمات أو منتجات وسلع من وحدات القطاع العام أو القطاع الخاص ، وبالتالي فإن الفكرة الأساسية لهذه الكوبونات هي إعطاء الخيار للمستهلك في أن يقبل أو يرفض الخدمة أو السلعة ، فالكوبونات من هذا النوع تعتبر بديلاً شبه كامل للنقود ولكنها موجهة ناحية خدمة معينة أو سلعة معينة بذاتها . ويؤدي هذا النوع من الكوبونات إلى خلق منافسة بين وحدات القطاع العام والوحدات الخاصة في تقديم الخدمات والسلع⁽³⁷⁾ .

ويرى الباحثان أنه إذا كانت الكوبونات قابلة للتحويل إلى أسهم في الوحدات الاقتصادية العامة ، فإن هذه الكوبونات تعتبر إحدى الأساليب التابعة لإستراتيجية إنهاء ملكية الدولة وهو أسلوب معتمد من أساليب الخصخصة ، أما إذا كانت الكوبونات غير قابلة للتحويل إلى أسهم مثل الكوبونات التي تُعطى للمستهلك فإنها لا تعتبر أساساً أسلوباً من أساليب الخصخصة ، وإنما تعتبر طريقة لخلق منافسة بين الوحدات العامة والخاصة التي تقدم نفس الخدمة .

يعني خروج هذه الوحدة من مجال الأعمال وأنه لا مجال للعودة لنفس العمل مرة أخرى ، وإنما بتصفية أصول الوحدة الاقتصادية يمكن إعادة النظر في إمكانية استخدامها مرة أخرى ولكن بأسلوب آخر (تحت ملكية جديدة ، ولإنتاج سلع جديدة ، أو تقديم خدمات جديدة ، أو بتنظيم جديد ، أو غيره من الترتيبات) .

والمنطق من وراء التصفية هو عدم وجود مشترتين يهتمون بشراء الوحدة الاقتصادية عن طريق البيع ، وطرح الأسهم ، وذلك بسبب استمرار الخسائر وضعف الإنتاجية ، مع وجود توقعات متشائمة حول إمكانية إعادة تنظيم أو هيكلة المشروع بغرض استمرار العمل فيه⁽⁴¹⁾ .

وتأخذ التصفية أحد شكلين هما : إما تصفية كلية ، حيث يتم تصفية الوحدة الاقتصادية ككل بما تشتمل عليه من أصول ، أو تصفية جزئية ، حيث يتم بيع الأصول غير المنتجة فقط⁽⁴²⁾ وعند القيام ببيع الأصول يتطلب الأمر تحديد القيمة المبدئية لهذه الأصول. ويعتبر أسلوب التصفية أقل الأساليب قبولا لتطبيق سياسة الخصخصة في الدول النامية ، لأن هناك مخاطر مصاحبة لإغلاق وتصفية الوحدات الاقتصادية من أهمها مقاومة العاملين في هذه الوحدات .

ويرى البعض أن هذا الأسلوب لا يدخل ضمن مفهوم الخصخصة بل يندرج ضمن مفهوم إنهاء الاستثمار ، إلا أنه يظل طريقه من طرق انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وانتقال الملكية⁽⁴³⁾ .

الأجل القصير من تخفيض عبء الدين من خلال إلغاء دفع الفوائد والأقساط المستحقة عن الديون التي ستقايس بحقوق الملكية. كما يصبح للأجانب المستثمرين نصيب في الدخل المحلي وهو يتضاعف مع زيادة تحويل الديون إلى حقوق ملكية، يتيح الفرصة للهيمنة الاقتصادية عبر الشركات المتعددة الجنسيات من خلال امتلاكها الوحدات الاقتصادية المحلية ، ويكون ذلك غالباً في ضوء ضمانات ستضرر منها الدولة مثل حرية تحديد الأسعار والأجور ونوعية التقنية المستخدمة والإعفاءات الجمركية والضريبية ، الأمر الذي يتعارض مع السياسات القومية⁽⁴⁰⁾ .

ويرى الباحثان أنه في حالة الوحدات الاقتصادية المتعثرة والغير جاذبة للاستثمار وفي حالة عدم رغبة الدولة في إدخال مستثمر أجنبي وتملكه لحصة من أسهم الوحدات العامة فإن هذا الأسلوب يعتبر غير مجدٍ .

(6) التصفية (بيع الأصول) :

عندما تتعرض الوحدة الاقتصادية لخسائر المتتالية ، وتفقد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ولا توجد أية طريقة لإصلاحها ولا يتوقع أن يتحسن الأمر مستقبلاً ، حينها يتم اللجوء إلى تصفية تلك الوحدة عن طريق بيع الأصول مباشرة أو بالمزاد العلني أو العطاءات ، واستخدام حصيلة البيع في مجالات أخرى ، وهو أسلوب يتناسب مع الوحدات الاقتصادية التي تمتلك أصولاً ذات أغراض متعددة، فأسلوب التصفية لا يعني إعادة التأهيل أو إعادة التنظيم للوحدة الاقتصادية ، وإنما

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي : عند طرح الوحدات الاقتصادية العامة للخصخصة بعد عملية التقييم وتحديد القيمة العادلة (رأس المال الحقيقي) هناك إستراتيجيتان تشتملان على العديد من أساليب الخصخصة ، منها ما ينهي ملكية الدولة ومنها ما لا ينهي ملكية الدولة ، ويتوقف تطبيق كل أسلوب على خصائص الوحدات الاقتصادية الإنتاجية والتسويقية والإدارية ، وبالتالي على الجهة التي تقوم بالخصخصة اختيار أنسب هذه الأساليب ، ولا توجد إستراتيجية واحدة تتبع في كل الظروف ، فقد يتم اختيار أكثر من أسلوب لخصخصة وحدة واحدة ، و من المهم جداً اختيار أساليب الخصخصة بحيث تتناسب هذه الأساليب مع أهداف الدولة التي تسعى لتحقيقها من وراء تبني سياسة الخصخصة ولا تسبب الأساليب المختارة أي نوع من التضارب بين هذه الأهداف .

ومن خلال النتائج السابقة يوصي الباحثان بما يلي : ضرورة خلق المناخ الملائم للاستثمار المحلي والدولي في وحدات القطاع العام المطروحة للخصخصة ، وذلك بوضع التشريعات اللازمة لتشجيع الاستثمار وحماية الملكية الخاصة وتطوير السوق المالي حتى يتسنى اختيار أكثر من أسلوب واحد من أساليب الخصخصة ، و ضرورة العمل على تطوير وتفعيل السوق المالي ليقوم بدوره في تنفيذ سياسة الخصخصة ، لأنه يعتبر عنصراً هاماً في نجاح سياسة الخصخصة وخاص وخاصة عند إتباع أسلوب طرح الأسهم للاكتتاب العام ، وكذلك ضرورة الثاني في عملية طرح

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يتيح للدولة النامية التخلص من الأصول غير المرتبطة بنشاط الوحدة الاقتصادية مما يحسن كفاءة استخدام هذه الأصول ، وكذلك يفيد الوحدة الاقتصادية العامة في التخلص من النشاطات قليلة العائد أو المردود والتي تستنزف جزءاً كبيراً من أموال هذه الوحدة (44) .

ويواجه هذا الأسلوب عدة انتقادات أهمها عدم سلامة تقييم الأصول المطروحة للبيع ، والتكلفة الاجتماعية والاقتصادية التي تتكبدها الدولة والمترتبة على تسريح العاملين في هذه الوحدات الاقتصادية ، أضف إلى ذلك مشكلة الالتزامات والتي قد تبقى منها أجزاء تصبح عبئاً على الدولة (45) .

الخلاصة :

بعد أن تم التعرف على إستراتيجيات الخصخصة من خلال عرض لأساليبها المختلفة وما يكتنفها من مميزات وعيوب، ونظراً لأن نجاح سياسة الخصخصة يعتمد على الاختيار السليم لأسلوب الخصخصة والذي يتناسب مع البيئة الاقتصادية والظروف المحيطة بها ، يرى الباحثان أن أفضل أسلوب للخصخصة والذي يمكن اتباعه في الوحدات الاقتصادية الليبية هو أسلوب عقود الإدارة وخاصة في ظل تهيئة الظروف المناسبة لهذه العقود وإبرامها مع ذوي الخبرة والكفاءة في مجال تخصص وعمل الوحدة الاقتصادية المخصصة مع تشديد إشراف ورقابة الدولة على عمل هذه الوحدات وتقييم النتائج أولاً بأول.

hnical paper", 1988 , No. 88 , PP. 37-40.

6- يمكن الرجوع إلى :

-Khalifa,D.O, "The Privatization Process : Prospects for Egypt, Unpublished M. Sc. Thesis , American university . Cairo,, 1992 , P. 42.

- رياض دهال ، حسن الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

7-Khalifa, D.O, OP.Cit. , PP. 42-43.

8- أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 123 .

9 - رياض دهال ، حسن الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

10- رياض دهال ، حسن الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

11- مدحت محمد العقاد ، مشاكل التحول إلى القطاع الخاص في الدول النامية : دراسة للسياسات والتجارب، المجلة العلمية ، (كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة قطر ، العدد الثاني ، 1991 م) ، ص 289.

12- أونيس عبد المجيد ، الخصخصة : المفهوم والأساليب والتحديات والتجارب- حالة الجزائر، مؤتمر تحديث التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي ، طرابلس ، مارس، 2004م، ص 204 .

13-Ramandham,V.V., "Privatization in Developing countries", (Rout Ledge, London , 1988) , P. 8.

14- أحمد محمد أبو طالب ، أثر تعدد مداخل وإجراءات التقييم المالي على تحديد القيمة السوقية العادلة لأسهم شركات قطاع الأعمال " ، المجلة المصرية للدراسات والبحوث ، (كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد 18 ، العدد الرابع ، 1994 م) ، ص 190 .

15- أونيس عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 204 .

16 - Vuylsteke, C., Op.cit , P. 161.

17- خديجة عبد الكريم المجبري ، الخصخصة المفهوم والتجارب ، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 2004 م ، ص 16 .

الوحدات الاقتصادية للبيع والأخذ في الاعتبار القدرة الاستيعابية للسوق المحلي ، والقدرة الشرائية للقطاع الخاص ومدخرات الأفراد ، وأخيرا ضرورة تصنيف الوحدات الاقتصادية المطروحة للخصخصة من حيث (الربحية أو تحقيق العائد ، الحجم ، الإدارة ، طبيعة نشاطها ... الخ) بشكل سليم ومحدد ، إذ يساعد هذا التصنيف في تحديد طرق التقييم المطبقة عليها كذلك اختيار الأسلوب الملائم للخصخصة .

الهوامش :

1- يمكن الرجوع إلى :

- رياض دهال ، حسن الحاج ، حول طرق الخصخصة ، سلسلة أوراق عمل منشورات المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، بدون تاريخ نشر ، ص 9 .

- أحمد ماهر ، دليل المدير في الخصخصة ، (الدار الجامعية ، 2003 م) ، ص 122-123 .

2- كريستين كسيدر ، خصخصة مشروعات البنية الأساسية ، (ترجمة منير إبراهيم هندي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 1997 م) ، ص 62-90 .

3- محمد شعيب ، الخصخصة في لبنان : مشكلة أم حل ؟ ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، (يوليو 1999 م) ، ص 70 .

4- Shirleg,M.,et. ,Al. , "Privatization : Lessons from market Economies", The world bank observer, (July , 1994 , Vol. 9 , No. 2) , P. 43 .

5- يمكن الرجوع إلى :

- عبد الله سالم ، الخصخصة وعقود الإيجار طويلة الأجل ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، (العدد 1246 ، 1992 م) ، ص 23 .

-Vuylsteke,C, "Techniques of privatization of slate-owned Enterprises: "Methods and Implementation, World bank tec-

- Vuylsteke, C.Op.Cit, PP:152-158 .

30- عبد القادر محمد شهاب ، فتحي عبد الحفيظ المجبري ، طرق الخصخصة المختلفة ومدى ملاءمتها للاقتصاد الليبي ، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا - الماضي والمستقبل ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، طرابلس ، 2002 م ، ص 4 .

31- يمكن الرجوع إلى :

- رفعت عبد الحليم الفاعوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 - 25 .
- رياض دهل ، حسن الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 9-10 .

32- Sachs, J. D, "Accelerating privatization In Eastern Europe: The case of Poland", the world Bank Annual conference on Development Economics ,1991,P:20.

33 - يمكن الرجوع إلى :

- محمود صبح ، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .
- عبد العزيز أعبيد أبو بكر ، مرجع سبق ذكره ، ص 300 .
- أونيس عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 207 .
- أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 159 .

34- يمكن الرجوع إلى :

- عبد القادر شهاب ، فتحي عبد الحفيظ المجبري ، مرجع سبق ذكره ، ص 5 .
- خديجة عبد الكريم المجبري ، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .
- رياض دهل ، حسن الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

35- يمكن الرجوع إلى :

- مدحت حسنين ، التخصيصية: السياسة العربية بشأنها - دواعيها والأهداف المرجوة منها ، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية ، سعاد الصباح ، (الكويت ، 1993 م) ، ص 30 .
- رياض دهل ، حسن الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

36- Hyclak, T. J., and King,A.E., "The privatization Experience in Eastern Europe", The world Economy , (Vol. 17 , No. 14 , July 1994) , PP. 529-550 .

18- أحمد حسين علي حسين ، المشاكل المحاسبية المترتبة على إنشاء شركات قابضة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية ، مجلة البحوث العلمية ، (كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية) ، المجلد 27، العدد الثاني، 1990 م ، ص 123-139 .

19- أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 268-269 .

20- أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 114 .

21 - رمزي علي سلامة ، التجربة البريطانية في الخصخصة - الدروس المستفادة ، مجلة البحوث العلمية ، (كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 29 ، العدد الأول ، 1992 م) ، ص 78 .

22- عبد العزيز أعبيد أبو بكر ، دراسة تحليلية لمفهوم وأساليب الخصخصة بشركات القطاع العام ، مؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، طرابلس ، 2004 ، ص 299 .

23- يمكن الرجوع إلى :

- Pire, M., "Privatization : Theory, Practice and choice",(wildwood House, London , 1988) , P. 89 .

- نزيه الأيوبي ، نظرة تقييمية مقارنة حول برامج الخصخصة في العالم العربي ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، إدارة البحوث والدراسات ، القاهرة ، 1996 م) ، ص 26 - 28 .

24- هشام حسبو ، أسهم الشركات المشتركة كيف تباع ؟ ، صحيفة الأهرام الاقتصادي ، (العدد 1247 ، 1992 م) ، ص 64 .

25- أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 156-157 .

26 - رمزي علي سلامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 78 - 79 .

27 - Pirie,M. , OP.Cit ,P.90 .

28 - رفعت عبد الحليم الفاعوري ، تجارب عربية في الخصخصة ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، إدارة البحوث والدراسات ، القاهرة ، 2004 م) ، ص 19 - 21 .

29- يمكن الرجوع إلى :

- محمود صبح ، الخصخصة : المشكلات والحلول ، (دار البيان للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، 1999م) ، ص 36 .

4- محمود صبح ، الخصخصة : المشكلات والحلول ، (الطبعة الثانية ، دار البيان للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1999 م) .

5- نزيه الأيوبي ، نظرة تقييمية مقارنة حول برامج الخصخصة في العالم العربي ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، إدارة البحوث والدراسات ، القاهرة ، 1996 م) .

ب - الدوريات

1- أحمد حسين علي حسين ، المشاكل المحاسبية المترتبة على إنشاء شركات قابضة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية ، مجلة البحوث العلمية ، (كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 27 ، العدد الثاني ، 1990 م) .

2- أحمد محمد أبو طالب ، أثر تعدد مداخل وإجراءات التقييم المالي على تحديد القيمة السوقية العادلة لأسهم شركات قطاع الأعمال ، المجلة المصرية للدراسات والبحوث ، (كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد 18 ، العدد الرابع ، 1994 م) .

3- رمزي علي سلامة ، التجربة البريطانية في الخصخصة - الدروس المستفادة ، مجلة البحوث العلمية ، (كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، المجلد 29 ، العدد الأول، 1992).

4- طلعت الدمرداش إبراهيم ، أفاق سياسية الخصخصة في المملكة العربية السعودية ، مجلة الدراسات والبحوث ، (كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق ، العدد الأول، 1995م).

5- محمد شعيب ، الخصخصة في لبنان : مشكلة أم حل ؟ ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، (يوليو ، 1999 م) .

6- مدحت حسنين ، التخصيصية : السياسة العربية بشأنها - دواعيها والأهداف المرجوة منها ، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية ، (الكويت ، 1993 م) .

7- مدحت محمد العقاد ، مشاكل التحول إلى القطاع الخاص في الدول النامية : دراسة للسياسات والتجارب ، المجلة العلمية ، (كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة قطر ، العدد الثاني، 1991م) .

37- أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 125 - 126 .

38- طلعت الدمرداش إبراهيم ، "أفاق سياسة الخصخصة في المملكة العربية السعودية " ، مجلة الدراسات والبحوث ، (كلية التجارة بنها ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول ، 1995 م) ، ص 56 .

39- أونيس عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 208 .

40- أحمد ماهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 121 .

41- محمد صبري إبراهيم ندا ، الخصخصة وتقييم أصول شركات قطاع الأعمال العام ، دراسة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، بدون سنة نشر ، ص 2.

42- Khalifa, D., O., OP.Cit, P.19.

43- عبد السلام كبلان ، أحمد محمد بادي ، "الخصخصة : الطرق والمشاكل والمتطلبات " ، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 2004 م ، ص 5-6.

44- أونيس عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 205 .

45- عبد العزيز اعييد أبو بكر ، مرجع سبق ذكره ، ص 301.

قائمة المراجع :

أولاً : المراجع العربية

أ - الكتب

1- أحمد ماهر ، دليل المدير في الخصخصة ، (الدار الجامعية ، 2003 م) .

2- رفعت عبد الحليم الفاعوري ، تجارب عربية في الخصخصة ، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، إدارة البحوث والدراسات ، القاهرة ، 2004 م) .

3- كريستين كسيدير ، خصخصة مشروعات البنية الأساسية ، (ترجمة منير إبراهيم هندي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 1997 م) .

ج – البحوث والمؤتمرات والندوات العلمية

- 3- Shirleg, M. , et. , al. Privatization : Lessons from Market Economies , The world bank observer , (July , 1994 , Vol. 9 , No. 2) .
- 4 - Hyclak , T. J., and King., A.E. , The privatization Experience in Europe , The World Economy , (Vol. 17 , No. 14, July 1994) .
- 5- Khalifa, D. O , The privatization process : Prospects for Egypt , Unpublished M. Sc. Thesis , American University . Cairo , 1992.
- 6- Sachs, J, D, Accelerating privatization in Eastern Europe : The case of Poland ; the world bank annual conference on development Economics, 1991.
- 7- Vuylsteke, C, Techniques of Privatization of state – owned enterprises : Methods and Implementation , world bank technical paper, 1988 , No. 88 .

- 1- أونيس عبد المجيد ، الخصخصة : المفهوم والأساليب والتحديات والتجارب – حالة الجزائر، مؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي، طرابلس، مارس، 2004 م.
- 2- خديجة عبد الكريم المجبري ، الخصخصة المفهوم والتجارب ، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 2004 م .
- 3- رياض دهمال ، حسن الحاج ، حول طرق الخصخصة ، سلسلة أوراق عمل ، منشورات المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، بدون سنة نشر .
- 4- عبد السلام كبلان ، أحمد محمد بادي ، الخصخصة : الطرق والمشاكل والمتطلبات ، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 2004م.
- 5- عبد العزيز أعبيد أبو بكر العبيدي ، دراسة تحليلية لمفهوم وأساليب الخصخصة بشركات القطاع العام ، مؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، طرابلس ، 2004 م .
- 6- محمد صبري إبراهيم ندا ، الخصخصة وتقييم أصول شركات قطاع الأعمال العام ، دراسة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، بدون سنة نشر .
- 7- عبد الله سالم ، الخصخصة وعقود الإيجار طويلة الأجل ، صحيفة الأهرام الاقتصادي ، العدد 1246 ، 1992 م .
- 8 - هشام أحمد حسبو ، أسهم الشركات المشتركة كيف تباع ؟ ، صحيفة الأهرام الاقتصادي ، العدد 1247 ، 1992 م .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- 1- Ramandham , V.V. , Privatization in Developing countres, (Rout Ledge ,London , 1988) .
- 2- Pire, M. , Privatization : Theory , Practice and choice, (Wild wood House , London , 1988) .